



وزارة المالية
Ministry of Finance





الإصلاحات الهيكلية وضبط المالية العامة

- تنفيذ مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية من خلال مشروع **GFMIS**
- إصدار الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية وفقاً للمعايير الدولية
- تأسيس وحدة نظام إدارة الدين والتحليل المالي **DMFAS** بهدف إنشاء قاعدة بيانات تشمل الدين المحلي والخارجي المستحق
- زيادة الحد الأدنى للأجور من 800 إلى 1200 جنيه في يناير 2014 ثم إلى 2000 جنيه في يوليو 2019 و 2400 جنيه اعتباراً من أول يوليو 2021
- تعديل أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، حيث تم رفع الشريحة المعفاة لكل ممول من 8 آلاف جنيه إلى 15 ألف جنيه، وزيادة حد الإعفاء الشخصي لأصحاب المرتبات من 7 آلاف جنيه إلى 9 آلاف جنيه، ومن ثم يكون الدخل السنوي لذوء المرتبات حتى 24 ألف جنيه معفي من الضرائب.
- 2018 استصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

الشمول المالي

تطبيق منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني

- 25% من تكلفة إصدار العملة تستهدف توفيرها
- ما يقرب من 50% من زمن أداء الخدمة مستهدف توفيره

إطلاق بطاقات الدفع الوطنية المطورة "ميزة"

- تهدف إلى تشجيع المواطنين للإقبال على المعاملات الإلكترونية
- 4.6 مليون بطاقة مستهدف إصدارها حتى يناير 2022



ماكينة لتقديم الخدمات بطريقة ذاتية
مركز الخدمات اللوجستية ببور سعيد

تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية

- تمثل نظاماً مركزياً إلكترونياً لتلقي ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للمعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية لحصر المجتمع الضريبي
- نوفمبر 2020 بدء تطبيق المنظومة ومن المستهدف تطبيقها على كامل المجتمع الضريبي بحلول منتصف 2022

منظومة «الإيصال الإلكتروني»

- سبتمبر 2021 الإطلاق التجريبي للمنظومة، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لها في أماكن البيع للمستهلكين أول أبريل 2022

تعد استكمالاً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية

منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة

- صدور قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم 206 لسنة 2020، الذي يوفر الغطاء التشريعي للمعاملات الإلكترونية ويمنحها الحجية القانونية.

إطلاق المرحلة الأولى لمنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة في يناير 2021

إطلاق المرحلة الثانية لمنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة في ديسمبر 2021

مشروع متابعة الحالات الضريبية بنظام التحليل الذكي للبيانات الضريبية

- يستهدف المشروع تحليل بيانات منظومة الإقرارات الضريبية بما فيها الفواتير الإلكترونية وإقرارات ضريبيته الدخل والقيمة المضافة، وتعاملات الجمارك
- يسهم المشروع في حوكمة المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة وكشف أي حالات للتهرب الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية، وتحصيل حق الدولة، وزيادة نسبة الالتزام الطوعي بسداد الضرائب المستحقة



مركز الخدمات اللوجستية بمطار القاهرة



المديرية المالية ببورسعيد



إصدار السندات الدولارية لتغطية الاحتياجات التمويلية

- لأول مرة طرح أطول سند دولاري دولي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019 لأجل 40 عاماً بقيمة 2 مليار دولار علمه ثلاث شرائح
- 7 مليار دولار قيمة الطرح في السندات الدولية تتنوع بين إصدار بالدولار الأمريكي وبالبيورو وبإحدى العملات الآسيوية عام 2020/2021

السندات الخضراء

- مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصدرها
- 750 مليون دولار قيمة أول طرح من السندات الخضراء السيادية الحكومية بالأسواق العالمية لأجل 5 سنوات أكثر من 3.7 مليار دولار قيمة طلبات الشراء علمه طرح السندات الخضراء السيادية الحكومية، مما ساهم في خفض سعر العائد ليصل إلى 5.25% بدلاً من 5.75%



مصلحة الضرائب المصرية
مركز خدمات كبار الممولين - القاهرة

TAX

السياسة الضريبية

- القانون رقم 14 لسنة 2018 بتجديد العمل بالقانون رقم 79 لسنة 2016 بشأن إنهاء المنازعات الضريبية، التي تنشأ أمام جميع المحاكم، ولجان الطعن الضريبية، ولجان التوفيق ولجان التظلمات.
- القانون رقم 174 لسنة 2018 بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وتعديل بعض أحكام القانون رقم 14 لسنة 2018 بتجديد العمل بالقانون رقم 79 لسنة 2016 في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، بهدف التيسير على الممولين وتعجيل استيلاء مستحقات الخزنة العامة
- 2020 إصدار قانون مد مدة إيقاف العمل بقانون ضريبة الأطنان للتيسير على المزارعين
- 2020 إصدار قانون بتعديل أحكام قانون الضريبة علمه العقارات من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية من الضريبة
- 2020 إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد لدمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة



تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 2019/2022 تم اتخاذ عدة خطوات أبرزها

- 2018 تشكيل لجنة عليا بوزارة المالية للتطوير المؤسسي
- إنشاء قاعدة بيانات الأصول المملوكة لمصلحة الجمارك
- إنشاء قاعدتي بيانات الأصول والموارد البشرية بمصلحة الضرائب العقارية
- بيان هياكل أجور للوحدات الإدارية المطورة والمعتمدة لموازنة الجهاز الإداري للدولة
- استكمال منظومة المشتريات الحكومية





المبادرة الرئاسية لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلي "ما يغلاش عليك"

ما يغلاش عليك

- نحو 13 مليار جنيه تم ضخها لدعم المواطنين بمقدار 200 جنيه للفرد بالبطاقة التموينية بحد أقصى 1000 جنيه للبطاقة

مبادرة إحلال وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي

GAS

- أكثر من 74 ألف طلب لإحلال السيارات بأخرى تعمل بالوقود المزدوج "الغاز الطبيعي- البنزين" تم تقديمه على الموقع، بينها 43.3 ألف طلب صحيح مستوفى الشروط
- تم تسليم أول دفعة من السيارات الجديدة للمستخدمين من المبادرة في أبريل 2021، ليصل عدد السيارات الجديدة التي تم تسليمها حتى نهاية يونيو 2340 سيارة



تحويل السيارات للغاز الطبيعي

مركز الخدمات اللوجيستية ببور سعيد
مصلحة الجمارك المصريةمركز الخدمات اللوجيستية ببور سعيد
مصلحة الجمارك المصرية